

الفصل الثاني

إنشاء الكلية وتطورها

الفصل الثاني

إنشاء الكلية وتطورها

كما أشرنا في الفصل الأول، كان إنشاء الكلية جزءاً من منظومة نهضوية شملت إطلاق عديد من المؤسسات المسئولة عن إدارة الاقتصاد القومي والمجتمع ومنها المجلس القومي للإنتاج، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الصناعة، ومعهد التخطيط القومي، ... وهكذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ونص القرار على أن يتم نقل قسم الاقتصاد والمالية العامة، وكذلك أقسام العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء من كلية التجارة ومعهد العلوم السياسية - جامعة القاهرة إلى الكلية الجديدة. وسمح قرار الإنشاء بقبول الطلاب الجدد، من الناجحين في الثانوية العامة ومن خلال مكتب التنسيق، في الفرقة الأولى من العام الدراسي ١٩٦٠/١٩٦١، وقبول طلبة منقولين من كليات الحقوق والتجارة ناجحين بتقدير جيد على الأقل في الفرقة الثانية في العام الدراسي ١٩٦٠/١٩٦١. وهكذا بدأت الكلية أعمالها بصفين دراسيين.

جيل الأساتذة الرواد:

ومن المهم أن نشير إلى الدور الكبير الذي قام به عميد الكلية الأول "الدكتور محمد زكي شافعي" في قيادة مسيرة هذه الكلية الوليدة. وكان الدكتور زكي شافعي وهو أقدم الأساتذة، معاراً للبنك الأهلي المصري (الذي كان يقوم بدور البنك المركزي) حيث رأس إدارة البحوث الاقتصادية. وأعطاه هذا العمل معرفة بقاелиات الاقتصاد الوطني ساعدت بعد ذلك في توجيه الطلبة إلى تخصصات تطبيقية^(١).

(١) استفاد المؤلف مع الزميل محمد سليمان عبد القادر من فرصة للتدريب الصيفي خلال صيف ١٩٦٣ في هذه الإدارة، حيث قام الدكتور العميد بتدويرها للأوائل.

وانضم إلى الكلية من كلية الحقوق، بالإضافة إلى الدكتور محمد زكي شافعي، الأساتذة سعيد النجار، رفعت المحجوب و لبيب شقير، ومن كلية التجارة الأساتذة وهيب مسيحة وأحمد أبو إسماعيل من قسم الاقتصاد، والأساتذة مدني دسوقي ومحمد البدري من قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، والأساتذة بطرس بطرس غالي، خيرى عيسى، وفتح الله الخطيب، عز الدين فودة، وعبد الملك عودة من قسم العلوم السياسية (انظر جدول رقم ٣) .

وكذلك انضم إلى الكلية في عامها الأول الدكتور/ حامد ربيع من حقوق الإسكندرية وفيما بعد الدكتور/ رياض الشيخ من معهد التجارة الخارجية (كلية تجارة حلوان فيما بعد) وكذلك تم ضم المعيدين المبعوثين من الجهات المختلفة في الأقسام المنضمة إلى الكلية ومنهم سليمان نور الدين، محمود إسماعيل، سمعان بطرس فرج الله، ونادية مكاري وآخرين^(١).

تطور هيئة التدريس :

استطاعت الكلية أن تثبت نفسها علميًا، واجتماعيًا بسرعة. ويدهش المرء عندما يكشف ضالة عدد الأساتذة المسئولين عن العملية التعليمية في السنوات الاولى. ويسجل الجدول التالي (رقم ١) هيئة التدريس بالكلية عند بدء الدراسة بها عام ١٩٦٠.

وهكذا نجد أن الكلية، التى ولدت عملاقة، قد بدأت عملها بـ "دسته من الأخيار"^(٢). واستكملت الكلية هيئتها التعليمية بعائلة من المتخصصين من خارجها، ومنهم أساتذة القانون والدستوري (طعيمه الجرف، وثروت بدوي ..) وخبراء

(١) هذه البيانات تم استخلاصها في لقاء مع الدكتور عبد الملك عودة في منزله في ٢٥/٢/٢٠١٠، أطل الله في عمره.

(٢) حيث إن الدكتور/ عبد المجيد فراج كان معازًا للخارج؛ هذه المعلومات من دليل الطلاب، مرجع سابق. سنوات مختلفة.

الإحصاء (صليب روفائيل وعبد المنعم ناصر الشافعي..)، وكذلك أساتذة الاقتصاد من الجامعات المصرية الأخرى أمثال جلال أمين، ومحمد محمود الأمام...

جدول رقم (١)

قائمة هيئة التدريس بالكلية عام ١٩٦٠ (*)

أ.د. محمد زكي شافعي	:	عميد الكلية
أ. وهيب مسيحة	:	وكيل الكلية
قسم الاقتصاد:		
أ.د. أحمد أبو إسماعيل	:	رئيس القسم
أ.د. محمد زكي شافعي		
أ.د. وهيب مسيحة		
أ.د. رفعت المحجوب		
أ.د. لييب شقير		
قسم الإحصاء:		
أ.د. مدني دسوقي	:	رئيس القسم
أ.د. محمد عبد الرحمن البدرى		
أ.د. عبد المجيد فراج		(معار لمنظمة العمل الدولية)
قسم العلوم السياسية:		
أ.د. بطرس بطرس غالي	:	رئيس القسم
أ.د. محمود خيرى عيسى		
أ.د. محمد فتح الله الخطيب		
أ.د. عبد الملك عودة		
أ.د. عز الدين فودة		

(*) المصدر: اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دليل الطلاب، ١٩٦١، ومداولات مع الأساتذة القدامى والخريجين.

وفياً بعد انضمام هيئة التدريس المبعوثين السابق إرسالهم للدراسة في الخارج ضمن برنامج نشط للبعثات.

ولقد توسعت هيئة التدريس بصورة واضحة خلال السنوات العشر التالية. فبعد خمس سنوات زاد عدد الأساتذة والمدرسين (أي الحاصلين على درجة الدكتوراه) من ١٢ إلى ٢٦، ثم ارتفع إلى ٣٨ عام ١٩٧١/١٩٧٦، ثم إلى ٤٥ في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦. كذلك، زاد عدد المعيدين والمدرسين المساعدين من ٢٧ عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٦٨ عام ١٩٧٧/٧٦. وبينما تضاعف عدد المعيدين في قسمي الاقتصاد والإحصاء، وصل معيدو قسم العلوم السياسية إلى أربعة أمثال عددهم السابق في الفترة ذاتها. وكانت هذه الزيادة الكبيرة تعكس الحاجة إلى التوسع في هذا التخصص الراجح! (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

تطور هيئة التدريس بالكلية عبر السنوات (*)

١٩٧٦-١٩٦٦

١٩٧٧/٧٦		١٩٧٢/٧١		١٩٦٧ / ٦٦		السنة/ هيئة التدريس
بالخارج	العدد	بالخارج	العدد	بالخارج	العدد	
٦	١٥	٣	٧	٢	٥	ق* أستاذ وأ.م.
-	٤	٥	١٢	-	٥	ق مدرس
٨	٢٦	٥	١١	٧	١٣	ق معيد
٤	٧	٢	٥	٣	٥	ح** أستاذ، وأ.م.
-	٢	١	٥	-	١	ح مدرس
١١	٢١	٨	١٥	٧	٩	ح معيد
٤	١٣	٤	٨	١	٧	س*** أستاذ، وأ.م.
-	٤	-	-	-	٣	س مدرس
٤	٢١	٥	١٠	٤	٥	س معيد
٣٧	١١٣	٣٣	٧٣	٢٤	٥٣	إجمالي عام

* ق = قسم الاقتصاد، ** ح قسم الإحصاء، *** س = قسم العلوم السياسية.

(*) المصدر: تم احتسابها بواسطة المؤلف من بيانات دليل الطالب، سنوات متعددة.

ويوضح الجدول السابق ثلاثة اتجاهات ملموسة:

١ - زيادة عدد المعيدين (وفيا بعد المدرسين المساعدين) إلى إجمالي عدد هيئة التدريس، ويتفق هذا الاتجاه العام مع التوسع في الكلية؛ حيث إن المعيدين هم أساتذة المستقبل. وزادت أعدادهم من ٢٧ عام ١٩٦٦ إلى ٦٨ عام ١٩٧٦؛ ونسبتهم من ٥١٪ إلى ٦٠.٢٪ من إجمالي هيئة التدريس.

٢ - مع زيادة عدد المعيدين لوحظ اتجاه آخر يتمثل في انخفاض نسبة المعيدين المبتعثين للدراسة في الخارج (سواء في بعثات حكومية أو أجازات دراسية). ويرجع السبب الأول لتراجع عدد المبتعثين إلى انخفاض عدد المنح المتاحة للدراسة في الخارج، إما بسبب تدهور علاقة مصر مع الغرب، أو لرغبة الدولة في منع سفر الناهين إلى الدول الغربية. ويذكر المؤلف صدور تعليمات في ١٩٦٦ نسبت إلى السيد "على صبري"، رجل السوفيت في القاهرة، تمنع الاعتراف بالمنح الجامعية الشخصية التي يحصل عليها المعيدون بجهودهم الذاتية من جامعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وكان على صاحب المنحة أن يتنازل عن المنحة، إذا قبلت الجهة المانحة، للجامعة التي تقوم بتوزيعها بمعرفتها. ولما كان من المستحيل فعلاً أن تقبل الجامعات الأجنبية بمبعوث مختلف عن اختيارها، فقد عنى ذلك إغلاق باب المنح الشخصية أمام المعيدين، إلا فيما ندر. ولم تتغير هذه السياسة إلا بعد ١٩٦٩.

وهكذا انخفضت نسبة المعيدين المبتعثين بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٦ من ٦٧٪ (وهي نسبة عالية بكل المقاييس) بمقدار النصف تقريباً (أي إلى ٣٣.٨٪) [أي واحد من كل ثلاثة معيدين، بدلاً من اثنين من كل ثلاثة]. وعلى الرغم من أن توسع الكلية في برنامج الدراسات العليا، وتمكن المعيدين وغيرهم، من الحصول على درجة الماجستير والدكتوراه داخل البلاد يمثل تقدماً في مستوى التعليم الجامعي^(١)، إلا أن

^(١) سمح هذا التوجه للدراسة في الداخل بإعادة الاهتمام بعناصر الثقافة والحضارة العربية، مثل النظرية الاقتصادية والسياسية في الفكر الإسلامي، التي قد لا تحظى بالاهتمام في الجامعات =

الكلية افتقدت بذلك التجديد العلمي، والتنوع، والخبرات الحياتية التي تتلائم مع الدراسة في الخارج^(١). ويتم تلافي بعض مثالب هذا التوجه نحو الدراسة بالداخل عن طريق برامج الإشراف المشترك والتعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية.

ويلاحظ أن هذا التوجه نحو الدراسة بالداخل كان أقوى بالنسبة لقسم العلوم السياسية، الذي يبتعث فقط واحدًا من كل خمسة من معيدين (عام ١٩٧٦) بالمقارنة بقسم الإحصاء الذي يبتعث واحد من كل اثنين، وقسم الاقتصاد الذي يبتعث واحدًا من كل ثلاثة تقريبًا.

٣- مع زيادة أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة والمدرسين (حتى بعد فتح مجال الدراسات العليا في الكلية عام ١٩٦٥) بدأت ظاهرة إعاره الأساتذة في الاستفحال. ففي أول حياة الكلية كانت الإعاره إلى الخارج من الظواهر النادرة، وشملت أساسًا أساتذة قسمي الاقتصاد والإحصاء، وكانت الإعارات عمومًا إلى هيئات الأمم المتحدة حيث عمل هؤلاء الأساتذة كخبراء دوليين في منظمة العمل الدولية أو الأونكتاد.

وابتداء من أول السبعينيات بدأت الإعارات إلى الجامعات العربية الجديدة في دول الخليج (وبالذات إلى الكويت والسعودية) وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وجامعة بيروت العربية في الزيادة. وفي عام ١٩٧١/١٩٧٢ وصل عدد الأساتذة المعارين إلى ٩

= الأجنبية. ويعطي الدكتور مصطفى كامل السيد، "رجع الصدى في تدريس النظرية السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية"، مؤتمر مصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في عهد من التغيير، ١٩٦٠-٢٠١٠، مارس ٢٠١٠، ص ص ٨٤-٨٩، بعض الأمثلة المبكرة لرسائل ماجستير ودكتوراه في العلوم السياسية نوقشت في الكلية.

(١) وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة إلى ٦٥٪ من إجمالي ١٦٨ عضو هيئة تدريس بالكلية عام ٢٠١٠، مقابل صفر عام ١٩٧٠. كتاب اليوبيل الذهبي - م.س.ذ.

من إجمالي ٢٠ (أي ٤٥٪)، ثم ارتفع عدد المعارين من الأساتذة إلى ١٤ من إجمالي ٣٥ في عام ١٩٧٦ (أي ٤٠٪).

تطور عدد الطلبة:

في بداية الكلية، اتفق على ألا يزيد عدد الطلبة المقبولين في الصف الأول عن ٢٥٠ طالبًا كما هو واضح من الجدول رقم (٣) ^(١). ونعرض فيه تطور عدد الطلاب في الدفعات الأولى حتى العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ أي الدفعات الإحدى عشر الأولى من حياة الكلية. وهو اختيار جزافي، وإن يعكس تطور كل من دخل الكلية خلال الستينيات.

(١) يشكر المؤلف الأنسة سارة على، معيدة الإحصاء في الكلية، على وضع البيانات الخاصة بالطلبة في جداول وأشكال.

جدول رقم (٣)
تطور أعداد طلبة الكلية (٥)
(١٩٧٢-١٩٦١).

	١٩٦١-	١٩٦٢-	١٩٦٣-	١٩٦٤-	١٩٦٥-	١٩٦٦-	١٩٦٧-	١٩٦٨-	١٩٦٩-	١٩٦٩-	١٩٧٠-	١٩٧٠-	١٩٧١-	١٩٧٢-	١٩٧٣-
	١٩٦١-	١٩٦٢-	١٩٦٣-	١٩٦٤-	١٩٦٥-	١٩٦٦-	١٩٦٧-	١٩٦٨-	١٩٦٩-	١٩٦٩-	١٩٧٠-	١٩٧٠-	١٩٧١-	١٩٧٢-	١٩٧٣-
	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الفرقة الأولى	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
	٣٣٠	٣٧٢	٣٦٣	٣٧٦	٣٧٧	٣٤٦	٣٦٢	٣٢١	٣٦٢	٣٣٠	٤١٣	٤٨٥	٥٥	٨٨	١٣٧
اقتصاد	٤٤	٧٧	١٣٥	١٦٦	١٣٣	١٠٦	٩٢	٨٧	٧٢	٦٨	٥٠	٨٨	٥٠	٨٨	١٣٧
إحصاء	٣٨	٥٧	٤٥	٣٥	٢٩	٤١	٤٣	٥٣	٥١	٧٣	٧٢	١٣٧	٧٢	١٣٧	١٣٧
الفرقة الثانية	علوم	١١٣	١٦٤	١٣٤	١٣٥	١١٦	١٠٣	١١٤	٩٩	١٠٢	١٠١	١٥٤	١٠١	١٥٤	١٥٤
سياسية	٦١	١٤٣	٣٣٤	٣٣٥	٢٩٧	٢٦٣	٢٣٨	٢٥٤	٢٢٢	٢٤٣	٢٢٨	٣٧٩	٢٢٨	٣٧٩	٣٧٩
اقتصاد	١٨	٤٠	٦٩	١٠٩	١٤٦	١١٦	٩٧	٨٩	٧٨	٦٦	٥٩	٥٥	٥٩	٥٥	٥٥
إحصاء	١٨	٧٨	٤٢	٣٣	٤١	٣٤	٤٢	٤٢	٥٢	٥٢	٥٠	٧١	٧٠	٧١	٧١
الفرقة الثالثة	علوم	٥٤	٧٧	١١٥	١٠٤	١١٥	١٠٩	٩١	١١٤	٩٢	٩٦	١٠٣	٩٦	١٠٣	١٠٣
سياسية	١٩	٥٤	٧٧	١١٥	١٠٤	١١٥	١٠٩	٩١	١١٤	٩٢	٩٦	١٠٣	٩٦	١٠٣	١٠٣
اقتصاد	٥٥	١٢٢	١٨٨	٢٥٧	٢٩١	٣٦٥	٢٤٨	٢٢٢	٢٤٤	٢٠٨	٢٢٥	٢٢٩	٢٢٥	٢٢٩	٢٢٩
إحصاء	٠	١٥	٣٤	٥٩	٩١	١٤٠	١١٣	٨١	٧٠	٨٥	٧٣	٦٤	٧٣	٦٤	٦٤
الفرقة الرابعة	علوم	١٩	٥٣	٧٤	١٢٠	١٠١	١١١	١٠٠	٩٢	١٠٦	٩١	٨٩	٩١	٨٩	٨٩
سياسية	٠	١٩	٥٣	٧٤	١٢٠	١٠١	١١١	١٠٠	٩٢	١٠٦	٩١	٨٩	٩١	٨٩	٨٩
اقتصاد	٠	١٦	٢٤	٣٤	٣٠	٣٦	٣٣	٣٩	٤٢	٥٠	٥٣	٨٣	٥٣	٨٣	٨٣
إحصاء	٠	١٦	٢٤	٣٤	٣٠	٣٦	٣٣	٣٩	٤٢	٥٠	٥٣	٨٣	٥٣	٨٣	٨٣
المجموع	٠	٥٠	١١١	١٦٠	٢٤١	٢٧٧	٢٥٧	٢٢٥	٢٢٥	٢٠٤	٢٤٦	٢١٧	٢١٧	٢٣٦	٢٣٦

(٥) المصدر: اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دليل الطالب، ١٩٦٦-١٩٧٣.

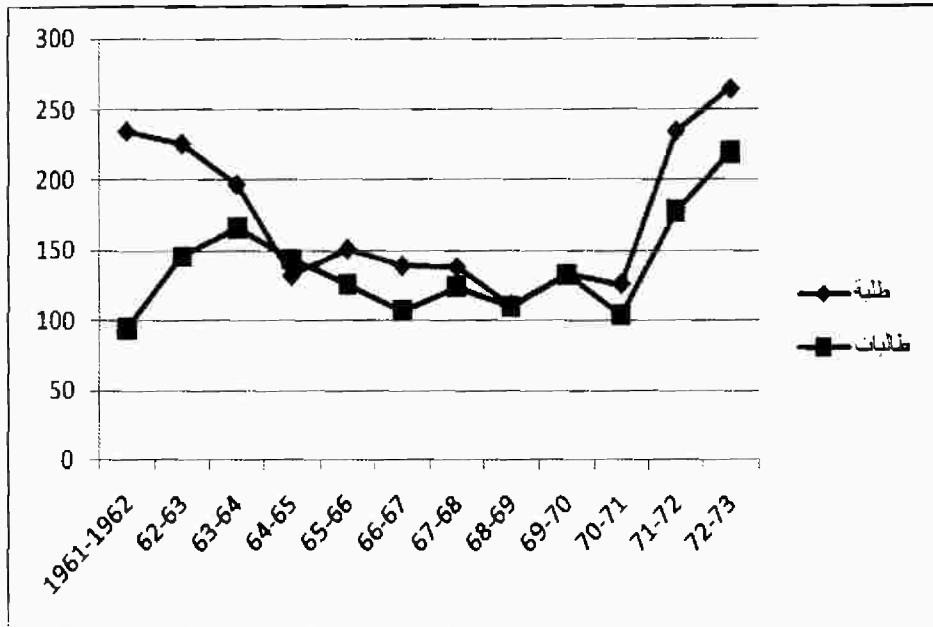
زيادة إقبال الطالبات على الالتحاق بالكلية :

سرعان ما أصبحت الكلية الاختيار الأول للآنسات من القسمين العلمي والأدبي. ويوضح الشكل التالي تطور أعداد المقبولين للدراسة في الكلية من الجنسين. ويتضح من الشكل أن الفجوة بين أعداد الذكور والإناث أخذت في الضيق حتى اختفت تماماً في منتصف الستينيات، ثم عادت إلى الانفراج المؤقت مع زيادة أعداد المقبولين.

شكل (١)

تدرج أعداد طلاب الفرقة الأولى (طلبة وطالبات) (*)

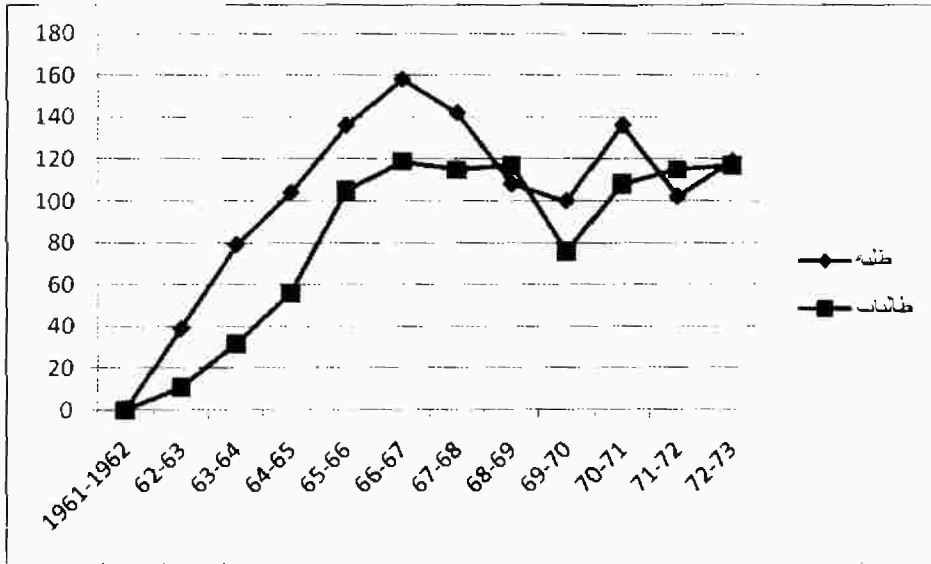
١٩٧٢-١٩٦١



(*) المصدر: بيانات جدول (١).

ويبدو أن الآنسات كن أكثر جدًّا وتفوقًا في الكلية، ذلك أنه على الرغم من تساوي عددهن مع أعداد الطلبة في السنة الأولى عام ١٩٦٨، فإن عدد المتخرجات منهن بعد أربع سنوات فاق عدد الذكور في الدفعة الحادية عشر، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (٢)
أعداد طلبة الفرقة الرابعة حسب النوع (*)
١٩٧٢-١٩٦١



(*) المصدر: المصدر السابق نفسه.

توزيع الطلبة بين الأقسام المختلفة:

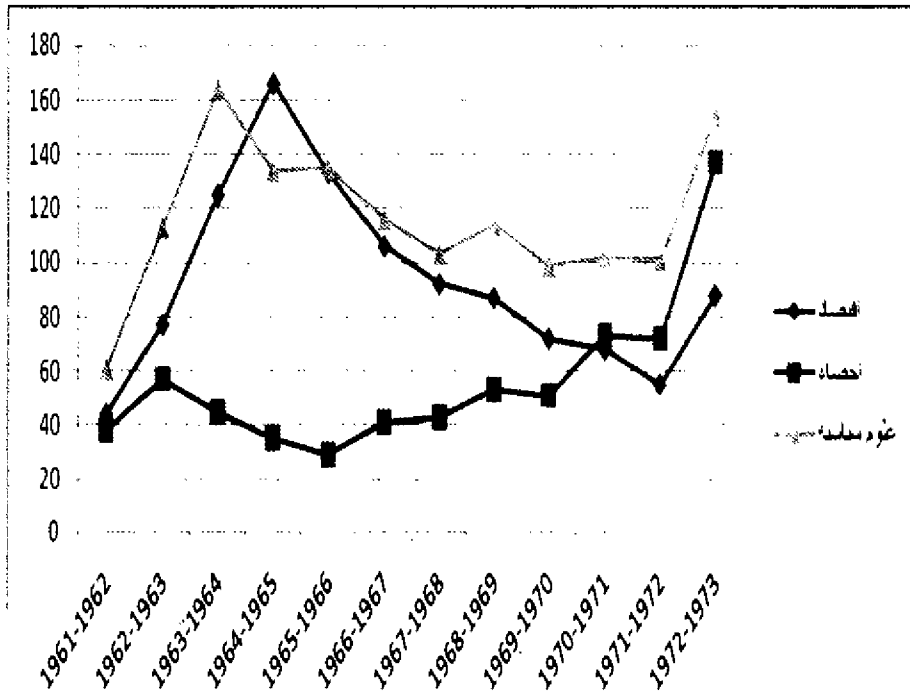
أما بخصوص توزيع الطلبة بين أقسام الكلية الثلاثة، فإن الأرقام الفعلية للسنوات العشرة الأولى تظهر تذبذب عدد المقيدون في أقسام الكلية المختلفة (في السنة الثانية) بصورة واسعة. ولعل ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب. بعضها بسيط وواضح، مثل مدى اقتناع الطلبة في السنة الأولى بأستاذ مادة الاقتصاد، أو الإحصاء أو العلوم السياسية. وبعضها معقد وغير مباشر، مثل: تأثير الطلبة بخبرة من سبقهم من الطلبة في الأقسام المختلفة، وسمعة القسم من حيث صعوبة المواد، وجودة الحياة الأكاديمية؛ وكذلك خبرة زملائهم من الخريجين. فكلما نجح خريجو أحد الأقسام في الحصول على وظائف جيدة، تسربت هذه الأخبار إلى الصفوف الخلفية وأثرت في الاختيار.

ويلاحظ أن قسم العلوم السياسية استأثر، بسرعة، بأكبر الأعداد؛ لأنه كان الاختيار المفضل من قبل طلبة القسم الأدبي في الثانوية العامة. ويوضح الشكل ٣ تطور عدد المقبولين في أقسام الكلية الثلاثة في السنة الثانية.

شكل (٣)

تطور أعداد طلبة الفرقة الثانية في الأقسام الثلاثة

١٩٧٢-١٩٦٢



ويتضح من الشكل (٣) أن قسم الاقتصاد يجيء في المرتبة الثانية، ويليه قسم الإحصاء، الذي لم يتمتع بـ "البريق" نفسه مثل القسمين الآخرين؛ لأنه تطلب معرفة مسبقة بالرياضيات.

ويبدو أن العام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كان عامًا مميزًا؛ حيث تفوق فيه قسم الاقتصاد على قسم العلوم السياسية في عدد الطلاب (١٦٦ مقابل ١٣٤)، ومع ذلك سرعان ما انعكس التيار ليعود قسم العلوم السياسية إلى الصدارة، ويبقى هناك!

تراجع قسم الاقتصاد:

على الرغم من البدايات القوية، تظهر الدراسة أن قسم الاقتصاد بدأ يفقد بريقه منذ منتصف الستينيات واستمر في التراجع حتى ١٩٧٢. ونحن نحتار في هذه الظاهرة، ولا نجد لها تفسيرًا سوى في المناخ السياسي والاقتصادي الذي أحاط بالكلية، وبالطبع انكسار مشروع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الدولة بسبب النكسة. وقد يكون هناك سبب أكثر مباشرة، وربما يكون مرتبطًا أيضًا بالمناخ السياسي، تمثل في فقدان القسم لنجومه الرئيسيين وبالذات من تولوا تدريس مبادئ الاقتصاد ومواد التخصص في السنة الثانية. وحيث إن هؤلاء النجوم يكونون أول من يقابل الدفعات الجديدة من طلبة السنة الأولى، فإنهم يؤثرون بصورة واضحة على اختيار التخصص^(١). وبين دليل الطلاب لعام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ أن القسم فقد ٤٠٪ من عدد الحاصلين على درجة أستاذ بخسارة الدكتور سعيد النجار والدكتور فؤاد هاشم بالإعارة لهيئة الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ أضيف إلى قائمة المعارين الدكتور أحمد أبو اسماعيل والدكتور رفعت المحجوب (المعارين إلى جامعة الكويت وجامعة بيروت العربية)، وهو ما لم يترك سوى السيد العميد كأستاذ الاقتصاد الوحيد، ورئيس القسم مع كوكبة من المدرسين العائدين من الخارج. وفي ذلك العام تنازل الدكتور زكي شافعي عن العمادة للدكتور فتح الله الخطيب (قسم علوم سياسية)، وصعد الدكتور صليب روفائيل (إحصاء) في العام التالي إلى منصب وكيل الكلية. ولعل ظاهرة تأثر اختيار الطلبة للقسم بمدى حنكة وقدرة الأساتذة الكبار يؤكد الطبيعة الإنسانية للعملية التعليمية، ومازلنا

(١) المؤلف مدين للدكتورة زينب سليم، وكلية الكلية لشئون التعليم والطلاب السابقة، بهذا التفسير.

بعد كل هذه السنين نتذكر الأسلوب السهل الممتنع والرائق للدكتور سعيد النجار، والمنطق السلس للدكتور رفعت المحجوب^(١)...

صحة مؤقته لقسم الإحصاء:

بعبارة حالة قسم الاقتصاد الذي بدأ يفقد بريقه مع نهاية الستينيات، حقق قسم الإحصاء نمواً هائلاً في ذات الفترة. ويعكس هذا زيادة الطلب على خريجي القسم مع تسارع عملية التخطيط الاقتصادي، والحاجة الى تجميع وتحليل البيانات الاقتصادية والسياسية.

وبعد عشر سنوات من تخريج أول دفعة من الكلية، أي في ١٩٧٣، وصل خريجو قسم الإحصاء إلى ٧٣ خريجاً، متفوقاً بذلك على خريجي قسم الاقتصاد وعددهم ٦٢ خريجاً، وبنسبة ٣٣٦٪ من مجموع الخريجين البالغ ١٨١ خريجاً^(٢).

ويوضح الشكل (٥) تطور أعداد الطلبة في السنة النهائية، حسب الأقسام للدفعات الإحدى عشرة الأولى.

وعلى الرغم من تقلب أعداد المقبولين في الأقسام الثلاثة في السنوات الأولى فقد استقرت الأمور بعد ذلك ليكون قسم العلوم السياسية في المقدمة، يتلوه قسم الاقتصاد ثم يتلوه بفارق كبير، قسم الإحصاء. ولعل الاسم الدارج للكلية : "كلية السياسة والاقتصاد" يعكس هذا التفضيل.

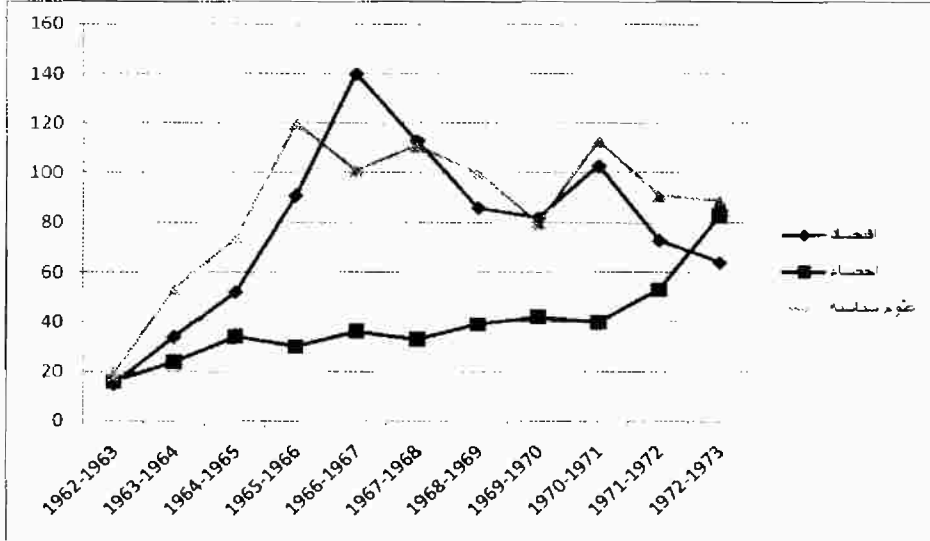
(١) انظر شهادات الخريجين في الفصل السادس والآخر.

(٢) انظر كتاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، البيبل الذهبي، خمسون عاماً من البناء والعطاء

الفايض، مارس ٢٠١٠، جدول ٣ ص ٥٦.

الشكل (٤)

تطور عدد طلبة الفرقة الرابعة بأقسام الكلية المختلفة (*)



(*) المصدر: المصدر السابق نفسه.

سنوات القلق تنعكس على درجات الخريجين:

مع مرور السنوات الأولى على إنشاء الكلية، لوحظ اتجاه عدد الطلبة الحاصلين على درجة جيد جيداً، أو أفضل في الزيادة، وكذلك الحاصلين على مرتبة الشرف. وقد يفسر هذا الاتجاه الصعودي في الدرجات إلى زيادة المعرفة بالكلية واجتذابها للطلبة الراغبين حقاً في الانتساب إليها، وبالتالي تفوقهم. ومع ذلك، فالتحليل الدقيق للأرقام يعكس تغيرات هيكلية كبيرة في التقديرات، وبالذات في السنوات التالية لنكسة ١٩٦٧.

ويوضح الجدول التالي عدد الحاصلين على تقديرات "ج.ج" أو أفضل.

جدول (٤)

عدد الحاصلين على تقدير جيد جدًا أو أفضل في الدفعات الأولى^(٥)

١٩٦٣-١٩٧٣

١٩٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	
٣	٢	٦	٧	٦	١١	١٥	٣١	١١	١٧	١٧	اقتصاد
٣	٠	٣	٣	١	٣	٣	١٤	٢٢	٤	١٠	احصاء
٣	٣	٤	٧	٣	٥	١٠	٧	٢	٨	١٤	علوم سياسية
٩	٥	١٣	١٧	١٠	١٩	٢٨	٥٢	٣٥	٢٩	٤١	إجمالي

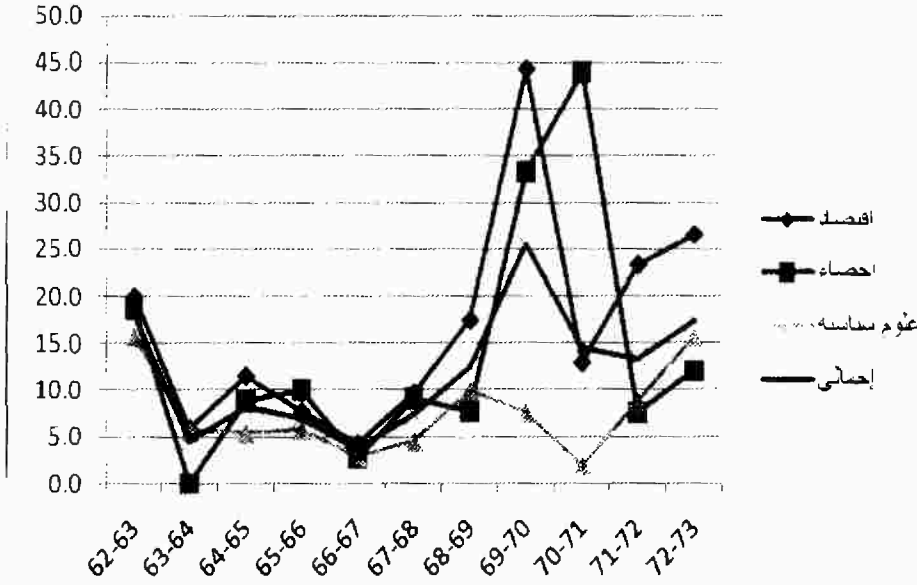
المصدر: انظر قائمة الشرف في الملحق (٢).

ومن الملفت أن نسبة الطلاب "المتفوقين" قد زادت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة من الستينيات والسابقة لحرب ١٩٧٣ وهي سنوات اتصفت بالقلق بسبب إضرابات واعتصام الطلبة. وقد يعكس هذا التضخم في الدرجات سياسة لامتناهات غضب الطلبة، أو لإسعادهم، أو ربما لارتفاع في مستوى الطلبة بشكل غير نمطي.

ومن الملاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة في التقديرات تزامنت مع فترة عمادة الدكتور فتح الله الخطيب ١٩٦٨-١٩٧١. حيث ترك العمادة بعدها ليتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اتحاد الجمهوريات العربية مع سوريا وليبيا. واستلم منه العمادة الدكتور رفعت المحجوب المشهور عنه الدقة والصرامة، بعد عودته من الإغارة في الخارج.

ويوضح الشكل التالي نسبة الطلبة الحاصلين على تقدير "ج.ج." أو أفضل، إلى إجمالي أعداد الطلاب المقيدون في السنة النهائية في أقسام الكلية الثلاثة:

شكل (٥)
الطلبة المتفوقون كنسبة إلى الإجمالي (*)
١٩٦٢-١٩٧٣



(*) المصدر: الجدول السابق نفسه.

صعود المرأة:

كانت هيئة التدريس، بالنسبة لطلبة الدفعات الأولى في الكلية، ذكورية تمامًا. مع ذلك بدأت هذه الجبهة في الانفراج بالنسبة للآنسات النابهات، اللاتي ألهن مركزهن العلمي المتقدم للتعين كمعيدات. وكانت "الآنسة" عفت موسى أولى المعيدات من خريجي الكلية عام ١٩٦٣. وانضم إلى قوة الكلية عدد من الآنسات اللاتي استفدن من سياسة الابتعاث المتكافئة. وكانت الدكتورة/ نادية مكاري جرجس أولى العائدات من الخارج في أواخر عام ١٩٦٦^(١)، بعد أن أنهت دراستها في جامعة بيركلي بكاليفورنيا University of California at Berkley.

(١) وفي ذلك العام لم تكن هناك سوى ست معيدات من إجمالي ٢٧ معيدًا.

وفي العام التالي انضمت د. هناء خير الدين، ود. سلوى سليمان إلى قسم الاقتصاد، وهما أيضاً من المبتعثات إلى الولايات المتحدة^(١).

وفي قسم العلوم السياسية، كانت الدكتورة حورية مجاهد أولى العائدات، وإن عادت أولاً إلى جامعة الإسكندرية. وبعد عشرة سنوات، في عام ١٩٧٦، وصل عدد المعيدات إلى ٣٢ من إجمالي ٦٨ معيداً، والسيدات الحاصلات على الدكتوراه إلى ٧.

وهكذا تحققت نبؤة العميد المؤسس بأن تكون الكلية الاختيار المفضل للطلابات المتفوقات، وإن استغرق الأمر ٣٥ عامًا أخرى ليتم تعيين أول عميدة للكلية باختيار الدكتورة مني البرادعي لهذا المنصب في نوفمبر من عام ٢٠٠٥.

مساهمة الكلية في خدمة المجتمع:

كيف نقيس مساهمة أي مؤسسة تعليمية في خدمة مجتمع ما؟!

يؤرق هذا السؤال المعلمين ومخططي السياسات التعليمية. وقد يجد رجال علم الاقتصاد هذا السؤال بسيطاً، وسهل الإجابة. ففي علم الاقتصاد تجرى الإجابة كما يلي: تعتمد قيمة التعليم الذي نقدمه في أي مؤسسة تعليمية على طلب السوق لهذه الخدمة. فإذا كان المجتمع يحتاج إلى خبرات معينة (مهندسين، طيارين، أو سباكين)، فهو سيدفع لهم أجرًا يتناسب مع ندرتهم النسبية. وبالطبع يتحدد هذا الأجر بالعرض والطلب...

مع ذلك فغالبًا ما تفترض الإجابة التي يقدمها الاقتصاديون عالمًا بسيطًا مجردًا، خاليًا من التعقيد والتداخل. ولم يكن الوضع كذلك بالنسبة لكلية الاقتصاد، حيث تزامن إنشاؤها مع تغيرات أساسية في السياسة والمجتمع في مصر والعالم العربي. وكان الطلب

(١) من الطريف انتشار ظاهرة الزواج بين المبعوثين المصريين، وبالذات إلى أمريكا الشمالية؛ كما في حالة د. هناء خير الدين ود. سلطان أبو علي، ود. سلوى سليمان ود. عبد الفتاح قنديل. وفي مرحلة لاحقة انتشرت حالة سفر "الأزواج" للدراسة معًا؛ كما في حالة كريمة كريم وجودة عبد الخالق (١٩٦٧)، وزينب سليم وعلي سليمان (١٩٦٩). وفقًا لنظرية "اثنان بسعر واحد"، في وقت شحت فيه البعثات الحكومية.

على خريجي الكلية لا يتم في إطار السوق الحرة. بل بالعكس، تزامن إنشاؤها مع بداية سياسة الاشتراكية العربية التي آمنت بسيطرة الدولة على الإنتاج، والتدخل في توزيع السلع والخدمات، وكذلك في تخطيط الأجور والأسعار. بالطبع كانت هناك حاجة واضحة إلى كوادر مدربة في إدارة السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وكذلك في مجال الدبلوماسية والإعلام. وكانت مصر قد تبنت سياسية "اقتحامية" في مجال الدفاع عن حقوق الدول النامية، ومقاومة الاستعمار، ومساندة الشعب الفلسطيني، وكرائدة للوحدة العربية. وبدأ الإرسال التلفزيوني في شقي الجمهورية العربية المتحدة كإحدى دعائم الدولة في إعادة صياغة المجتمع.

وكان تعيين الخريجين كثيرًا ما يتم بأمر تكليف. كذلك تم اختيار الكثيرين منهم بالاختيار المباشر في وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات^(١) لما تميز به خريجو الكلية من معرفة بالسياسة الدولية واللغات الحية والقدرة على البحث الاقتصادي.. وهكذا كان التعيين يتم خارج آليات السوق.

وكما أشرنا في السابق، أدت التغيرات الكبرى في التوجه الاقتصادي للدولة أولاً في عصر التحول إلى الاشتراكية عام ١٩٦١ ثم بعد سياسة الانفتاح في أوائل السبعينيات، وأخيراً مع التوسع في اقتصاديات السوق، وعودة البورصة إلى العمل، في بداية التسعينيات من ناحية، وتغير المناخ السياسي العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلى تحديات كبيرة لمخططي منهج التعليم في الكلية؛ بسبب تغير احتياجات السوق والمجتمع من الخريجين.

والمثير للانتباه أن مقررات الكلية لم تتأثر كثيرًا في فترة الاشتراكية العربية؛ نتيجة التعليم الليبرالي لكل أعضاء هيئة التدريس من الجيل الأول. وقاومت الكلية إرسال المبعوثين إلى الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي. وفي تلك المرحلة صعد نجم "معهد

(١) استقطبت "المخابرات العامة" تقريباً كامل دفعة ١٩٦٤، فيما عدا "المشبهين" سياسياً، وفي النهاية تم اختيار واستبقاء حوالي ربع الدفعة من الذكور.

التخطيط القومي"، الذى تولى عمادة الدكتور إسماعيل صبري عبدالله^(١)، الذى رحب بالخبراء من ألمانيا الشرقية، والمجر، وبولنده وغيرها من الدول الشرقية، وأرسل مبعوثين فى الاقتصاد والتخطيط الى تلك الدول.

وهكذا نرى أن قياس العائد المجتمعي لخريج كلية الاقتصاد قد لا يخضع للمقاييس التقليدية التى قد تسود فى اقتصاد متقدم ومستقر من حيث التوجه السياسي والاقتصادي.

(١) أحد أكثر الاقتصاديين المصريين تنوعاً فى الانتاج، حصل على الدكتوراه من السوربون، وكان عضواً مؤسساً فى الحزب الشيوعي المصري فى أوائل الخمسينيات.